## تمهيد

حيث إن الطرف الأول مزود للحلـول البرمجيـة هو مزود لحلول متعددة ومتكاملة تحت اتفاقية واحدة لبوابات ومنصات ومنظومات للخدمات الإلكترونية، ويقدم من خلال هذه البوابات أو المنصات خدمات متعددة، منها خدمة تنظـيم عمـل الشـركة الرئيسـي وتنظـيم العمليات الحسابية الخاصة بالقسم المالي وإدارة الموارد البشرية كما أنه مالك لهذا النظام.

ولما كان الطرف الثاني يرغب في الاستفادة من الخدمات والحلول التي يقدمها الطرف الأول أو ذات العلاقة بها عن طريق استخدام وسائل التكنولوجيا العصرية، وبعد أن أقر كلا المتعاقدين بكامل أهليتهما للتعاقد والتصرف فقد تم الاتفاق والتراضي على الآتي:

**أولا: التمهيد:** يعتبر التمهيد المتقدم جزءا لا يتجزأ من هذا العقد، ومكملا له في بنوده وشروطه كافة، ويقرأ ويفسر معه.

**ثانيا: مدة العقد:** مدة هذا العقد سنة ويسري اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه أو تسجيله في الموقع الالكتروني، ويتجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر قبل شهر من انتهاء المدة بعدم رغبته في التجديد.

## ثالثا: نطاق العقد:

### المادة الأولى – تصميم وانشاء النظام:

قام الطرف الأول بانشاء وتصميم نظام يقوم بتسهيل عمل الشركات وتنظيم حساباتها مقابل التعهدات والشروط المنصوص عليها في هذا العقد، قام الطرف الثاني بتعيين الطرف الأول كمدير ومراقب لبيانات المدخلة في النظام والتابعة للطرف الثاني، وفقا للأحكام التالية:

1. يخول الطرف الثاني الطرف الأول في البحث واستخدام البيانات المدخلة في النظام لصالح الطرف الثاني.
2. يلتزم الطرف الثاني بتقديم جميع الاشتراطات والبيانات والمعلومات الحقيقية الخاصة بـــــــه للطرف الأول بغرض عرضها في التطبيقات الإلكترونية، ويتحمل الطرف الثاني وحده صحة البيانات وسلامة المعلومات المقدمة.
3. للطرف الأول حرية اختيار التطبيقات الإلكترونية والمنصات التي ستعرض فيها اعلانات والخدمات التابعة للطرف الثاني وعددها وحرية اختيار الوسيلة والمساحات والفترات الزمنية المناسبة للعرض والإعلان، وذلك بحسب ما يراه الطرف الأول مناسبا.
4. يقوم الطرف الثاني بإعداد وتصميم كافة المواد الترويجية والإعلانية لخدماتـه، ومن ثم يقوم بإرسالها للطرف الأول ليتم عرضها في التطبيقات الإلكترونية. كما يجوز للطرف الأول القيام أيضا بالتصاميم اللازمة للإعلانات وعرضها في التطبيقات الإلكترونية.
5. وفي كل الأحوال لا يحق للطرف الثاني نسخ أو نشر أو توزيع أي مواد أو تصاميم أو إعلانات أو غيرها معدة من قبل الطرف الأول على التطبيقات الإلكترونية إلا بعد الحصول على موافقته الكتابية المسبقة.
6. في حال تم إنجاز الخدمة أو معاملة تابعة للطرف الثاني نتيجة للعرض والترويج الذي قام به الطرف الأول، فيتحمل الطرف الثاني وحده جميع الالتزامات والتبعات والآثار القانونية الناتجة عن الصفقة، بما فيها الالتزام بتسليم البضاعة أو تقديم الخدمة والالتزام بالضمان والصيانة والمواصفات المعتمدة وغيرها، ولا يعتبر الطرف الأول طرفا في الصفقة، وبالتالي لا يتحمل أية مسؤولية في هذا الشأن.

**المادة الثانية – قانونية الخدمات:**

1. **يقر الطرف الثاني بأن جميع البيانـــــــات والخدمات والإعلانات والمطالبات التي يطلب من الطرف الأول عرضها والترويج لها وتحصيلها في التطبيقات الإلكترونية غير ممنوعة أو مشبوهة أو مسروقة أو مقلدة أو تخالف القوانين المعمول بها لدى الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية أو تشكل انتهاكا لحقوق الملكية الفكرية أو الصناعية، أو تنتهك حقوق أي فرد أو شركة، وفي حال مخالفة ذلك فيتحمل الطرف الثاني وحده المسؤولية الشخصية والقانونية عن هذه المخالفة من دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول.**
2. **يقر الطرف الثاني بأن جميع العلامات التجارية الخاصة بـــــــــــالخدمات التي يطلب من الطرف الأول عرضها في التطبيقات الإلكترونية تعود للطرف الثاني أو المخول باستخدامها، ولا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية تجاهها.**
3. **لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية نتيجة الأخطاء التي تحدث بسبب عدم صحة البيانات أو المعلومات المعروضة من قبل الطرف الثاني أو بيانات عملائه.**

**المادة الرابعة –ثمن تقديم الخدمات:**

**مقابل تقديم الخدمات المنصوص عليها في هذا العقد يتم احتساب المبالغ المستحقة على الطرف الثاني لصالح الطرف الأول وفقا للتالي:**

1. **رسوم إعداد الخدمات تدفع بعد توقيع الاتفاقية مباشرة وتكون سنوية بمقدار (50) خمسون دولار فقط.**
2. **رسوم شهرية للخدمات الأساسية والإضافية عند توقيع الاتفاقية بغض النظر عن المردود المالي وعدد الصفقات التي تسدد في بداية كل شهر من السنة الميلادية ومقدارها (60) ستون دولار فقط.**
3. **رسوم الخدمات الإضافية .**
4. **رسوم ثابتة أو نسبة معينة أو كلاهما على كل عملية.**

**الطرف الثاني ملزم بدفع الرسوم المحددة مثل "الإعداد، السنوية، والشهرية وغيرهـا" بغض النظر عن المردود المالي وعدد صفقات البيع التي تمت لصالح الطرف الثاني، يلتزم الطرف الثاني بسداد المبالغ المستحقة، حتى وإن لم يقم باستخدام الخدمات. وتتوقف هذه الرسوم فقط عند إتمام إجراءات إنهاء الاتفاقية.**

**المادة السابعة –عمليات الاحتيال الإلكتروني ووسائل الدفع غير المشروع:**

1. **يلتزم الطرف الثاني بتعويض الطرف الأول عن أية مبالغ أو تعويضات اضطر الطرف الأول لسدادها نتيجة قيام عملاء الطرف الثاني بسداد ثمن البضائع أو الخدمات أو الدين باستخدام وسائل غش أو احتيال أو تزوير أو باستخدام بطاقة ائتمان أو صراف آلي غير مخول باستخدامها أو غيرها من الوسائل غير المشروعة.**

2. يقر الطرف الثاني بعدم تحميل الطرف الأول أدنى مسؤولية عن قيام الطرف الثاني او المشتري أو المدين بسداد ثمن الخدمة أو سداد قيمة الدين المطالب به باستخدام وسائل غش أو احتيال أو تزوير أو باستخدام بطاقة ائتمان أو صراف آلي غير مخول باستخدامها أو غيرها من الوسائل غير المشروعة.
3. لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن أي ضرر يلحق بالطرف الثاني في حالة تعرض التطبيقات الإلكترونية لعملية قرصنة إلكترونية أو حدث إخلال بأمنها وخدماتها أو توقفها أو تم التصرف بأي صورة مخالفة لإرادة الطرف الأول في معلومات التطبيقات الإلكترونية.
4. يمكن للطرف الأول طلب معلومات جديدة أو تحديث معلومات سابقة أو إثباتات مختلفة بين الفترة والأخرى للتأكد من سلامتها.
5. بعض أنواع الأنشطة أو الخدمات التي يوفرها الطرف الثاني تحتاج إلى أخذ احتياطات إضافية وطلب إثباتات أكثر من الزبون، ويجب على الطرف الثاني مراجعة الطرف الأول والجهات المختصة بخصوص إجراءات الحماية لإضافية وكيفية التعامل معها.

## المادة الثامنة –الأعطال الفنية وأعمال التحديث:

يجوز للطرف الأول في أي وقت أثناء سريان هذا العقد قطع الخدمات المقدمة منه لفترة يحددها الطرف الأول ودون سابق إنذار وذلك في الحالات التالية:

1. حالات تحديث البيانات الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية أو أعمال تطويرها.
2. حالات الأعطال الفنية الفجائية والتي تتطلب صيانتها وإصلاحها وقف الخدمات.
3. توقف عمل التطبيقات الإلكترونية أو أحدها فجأة لأي سبب خارج عن إرادة الطرف الأول.
4. إذا اعتقد أو لديه ما يحمله على الاعتقاد بأن هنالك عملية احتيال إلكتروني أو عملية غير قانونية.
5. انتهاء وقت وتاريخ اشتراك الطرف الثاني وعدم سداده مبلغ الاشتراك.

## المادة التاسعة –الحسابات غير النشطة

يعتبر حساب الطرف الثاني غير نشط عندما تنطبق عليه إحدى الحالات التالية:

1. عدم تسديد الاشتراك لمدة تزيد عن 2 شهر.

ويتخذ الطرف الأول الإجراءات التالية في حال انطبقت إحدى الحالات على حساب الطرف الثاني:

1. وقف أو تجميد أو إلغاء الامتيازات أو الخصومات الخاصة الممنوحة للطرف الثاني وفقا لما يراه الطرف الأول مناسبا.

وتنشيط الحساب أو إيقاف الرسوم على الطرف الثاني مخاطبة الطرف الأول بالوسائل التي ُيتيحها الطرف الأول.

## المادة العاشرة –أحكام عامة:

1. جميع حقوق الملكية الفكرية والقانونية للصور والمعلومات والإعلانات التي يعرضها الطرف الأول في التطبيقات الإلكترونية تعود للطرف الأول.
2. يلتزم الطرف الثاني بعدم الإضرار بمصالح الطرف الأول، سواء بالقول أو بالفعل أو بالنشر أو بأية صورة من صور الإضرار، ويمتد هذا الالتزام إلى ما بعد انتهاء هذه الاتفاقية.
3. على الطرف الثاني مراجعة جميع الإعدادات والخدمات وتجربة الخدمة بشكل دوري للتأكد من صحة جميع البيانات في جميع مراحل الخدمة وصحة الإعدادات وكفاءتها.
4. في حالة اكتشاف الطرف الثاني وجود أي خلل أو شك في أي شيء غير طبيعي يجب أن يقوم بإيقاف الخدمة والإبلاغ عنها بشكل مباشر ورسمي لدى مسؤولي الطرف الأول لإيجاد الحلول المناسبة بالوسائل المخصصة لذلك.
5. أي خدمة أو بيانات أو عملية لها علاقة بالخدمات الموفرة يتم التعامل معها بشكل مختلف من قبل الطرف الأول بطريقته الخاصة وبالإطار القانوني الذي يراه مناسبا.
6. يجوز للطرف الأول القيام بمراجعة العمليات والبيانات بين فترة إلى أخرى للتأكد من خلوها من أي مخالفات أو أخطاء ولتحسين الخدمات.
7. لا يتحمل الطرف الأول عن أي مسؤولية قانونية حيال أي شيء لم يذكر نصا في الاتفاقية.
8. يجب على الطرف الثاني حل خلافاته وإجراءاته بينه وبين العملاء والجهات الأخرى بدون إدخال الطرف الأول في هذا الأمر، وفي حالة إدخال الطرف الأول في ذلك يحق للطرف الأول مطالبة الطرف الثاني برسوم لكل ساعة أو جزء منها يقضيها أو أي طرف من قبله في متابعة ذلك.
9. يمكن للطرف الأول إيقاف الخدمات أو تغيير أسلوب عملها أو سياستها أو مميزاتها في أي وقت من الأوقات.
10. أي خدمة مجانية تعتبر مجانية لفترة محدودة ويمكن إيقافها في أي وقت وفرض رسوم على استمراريتها.
11. تتناسب الخدمة المقدمة من قبل الطرف الأول مع المبلغ المدفوع، وفي حالة استهلاك الطرف الثاني لمميزات وموارد الخدمات والخوادم يجب على الطرف الثاني ترقية الخدمة ودفع رسوم الخدمة التي تناسب احتياجاته.
12. يحق للطرف الأول الحصول على خطة الدعم الفني الافتراضية المجانية ويمكنه طلب أي خطة إضافية بالسعر المحدد لها.
13. لا يجوز للطرف الثاني عمل أي اتفاقيات أخرى مع أي جهة ذات المجال والاختصاص دون الرجوع للطرف الأول والحصول على الموافقة الكتابية من قبله وفي حالة الإخلال في هذا البند يعد إخلالا بالولاء والثقة من الطرف الثاني ويحق للطرف الأول اتخاذ الإجراءات المناسبة.
14. يلتزم الطرف الثاني بعدم الإضرار بمصالح وسمعة الطرف الأول، وإلا سيكون من حق الطرف الأول الرجوع على الطرف الثاني بدعوة تعويض الأضرار اللاحقة بالطرف الأول.

### المادة الحادية عشرة –مسؤولية الخدمة

**لا يقبل الطرف الأول أية مسؤولية أو مطالبة عن أية خسارة أو ضرر قد ينشأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب استخدام الخدمات والمواقع والأنظمة ذات العلاقة بالخدمة المقدمة وعن أي إجراء، تم اتخاذه أو لم يتم اتخاذه، بالاعتماد على المواد أو المعلومات الواردة المتوافرة.**

### المادة الثانية عشرة –الظروف القاهرة:

1. **لا يكون أي من الطرفين مسؤولا عن أي عيب أو نقص أو تأخر في تأدية التزاماته المترتبة عن هذه الاتفاقية ولا عن عدم تأدية هذه الالتزامات إلى الحد الذي عنده تعتبر هذه العيوب أو النواقص أو التأخر أو عدم تأدية الالتزامات ناجمة عن ظروف تعتبر خارج نطاق سيطرة الطرف المعني، وفي مثل هذه الحالات ينبغي على كل طرف إعلام الطرف الآخر فورا عن عدم قدرته على أداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية وعن السبب أو الأسباب التي أدت إلى نشوء مثل هذه الظروف القاهرة التي اعتمد عليها في عدم الأداء، وعلى الطرفين في مثل هذه الحالات بذل قصارى جهودهما للتغلب على الآثار الناجمة عن هذه الظروف القاهرة بكل حسن نية لديهما ويكون ذلك خطيا.**
2. **في حالة استمرار هذه القوة القاهرة لأكثر من 60 يوما يعتبر هذا العقد لاغيا من دون الإخلال بحقوق الطرفين التي ثبتت بموجب هذا العقد.**

### المادة الثالثة عشرة –السرية:

1. **يلتزم الطرفان بالمحافظة على سرية المعلومات الخاصة بهذا العقد، ولو بعد انقضاء هذا العقد أو إنهائه.**
2. **لا يعتبر تقديم الطرف الأول أية معلومات أو بيانات خاصة بالطرف الثاني لأي جهة حكومية أو رسمية إخلالا بالعقد بعض أو كل المعلومات قد تختلف سياساتها أو اشتراطاتها أو توافرها والتي يتم استخدامها في الأمور التالية، على سبيل المثال لا الحصر، (مكافحة الاحتيال، الرسائل القصيرة، بوابات ووسائل الدفع، الخوادم، الانترنت، البرامج والأنظمة، مراكز البيانات. الخ)**
3. **يخول الطرف الثاني الطرف الأول بجواز استخدام المعلومات الخاصة بالطرف الثاني والمعلومات الواردة في خدماته في أغراض الدراسات والبحوث وأعمال التطوير أو التسويق والإعلان أو استخدامه في أي مجال آخر يخدم أنشطة الطرف الأول شريطة عدم النشر أو الإفصاح عن المعلومات الشخصية الخاصة بالطرف الثاني.**
4. **يوافق الطرف الثاني على أن جميع المراسلات والمستندات والبنود والعمولات والرسوم المتعلقة بهذا الاتفاقية سرية ولا يجوز مشاركتها من أي طرف آخر.**

### المادة الرابعة عشرة –التنازل عن العقد:

لا يجوز لأي من الطرفين التنازل عن التزاماته الناشئة عن هذا العقد أو أي جزء منها إلى طرف ثالث من دون الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة من الطرف الآخر.

### المادة الخامسة عشرة –حدود المسؤولية:

لتجنب أي سوء فهم أو شك، لا يتحمل الطرف الأول أي التزام سوى الالتزام بتقديم الخدمة الالكترونية بالطرف الثاني حسب أحكام هذا العقد، وبالتالي فإن الطرف الأول غير مسؤول عن أي دعوى، شكوى، مطالبة، نفقات، خسارة، دين، أو أي نوع آخر من المسؤوليات القانونية الناتجة عن هذا العقد أو ذات علاقة بأحكامه. وفي جميع الأحوال على الطرف الثاني تحمل أية مصاريف أو خسائر تحملها الطرف الأول.

### المادة السادسة عشرة – انهاء الاتفاقية:

1. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذا العقد وذلك بتقديم إخطار كتابي للطرف الآخر مدته 15 يوما يعبر فيه عن رغبته في إنهاء العقد وينتج الإخطار أثره بعد مضى هذه الفترة، فإذا كان الطرف الثاني هو المطالب بالإنهاء يجوز للطرف الأول قبول الإنهاء فورا. ويجب على الطرف الثاني بالوفاء بكل المبالغ المترتبة في ذمته خلال 10 أيام من الإنهاء، ويجوز للطرف الأول احتساب مبلغ إضافي بواقع 2% من المبلغ المستحق عن كل يوم تأخير بعد مضي هذه المدة. ويحق للطرف الأول احتساب التكلفة الفعلية للخدمة على الفترة المتبقية من العقد واسترجاع أي تكلفة أو تخفيض خاص متعلق بالخدمة وتم توفيره للطرف الثاني.
2. يجوز للطرف الأول إنهاء الاتفاقية في حالة إفلاس الطرف الثاني أو وضعه تحت الحجز التنفيذي أو التحفظي أو فقد أهليته القانونية.
3. للطرف الأول الحق في فسخ هذا العقد من دون الحاجة لإشعار في حالة إخفاق الطرف الثاني بتنفيذ أحد التزاماته المنصوص عليها في هذا العقد بعد تلقيه إشعارا من الطرف الأول مدته 15 يوما، وفي هذه الحالة يلتزم الطرف الثاني بدفع جميع المصروفات والمبالغ التي تكبدها الطرف الأول بشأن إبرام هذا العقد وتنفيذ ما ورد فيه، وذلك دون الإخلال بأي تعويضات أخرى يستحقها الطرف الأول نتيجة أي أضرار يتعرض لها بسبب فسخ العقد.
4. يمكن للطرف الأول إيقاف مؤقت أو دائم للخدمات أو إنهاء العقد في حالة عدم متابعة الطرف الثاني بشكل دائم للطلبات والعملاء أو الدخول على النظام والتطبيقات الإلكترونية لتحديث بياناته ومنتجاته والتأكد من صحة الإعدادات وعمل التطبيقات.

### المادة السابعة عشرة –الإشعارات:

يجب، عند تقديم إشعارات إنهاء الخدمات أو العقد، أن يكون الإشعار كتابيا او من خلال عدم الدخول الى النظام خلال شهرين ، وأن يوقع من قبل أو بالنيابة عن الذي يقدمه، ويجب أن يسلم باليد أو يرسل بالبريد المسجل للطرف الآخر.

### المادة الثامنة عشرة –تعديل الاتفاقية:

1. يجوز للطرف الأول تعديل هذه الاتفاقية في أي وقت ونشر النسخة المنقحة على موقع الخدمة في شبكة الإنترنت وذلك من دون ذكر أسماء.
2. في حالة وجود أي تغيرات جوهرية على الاتفاقية يلتزم الطرف الأول بوضع إشعار لمدة 30 يوما على موقع الخدمة يعرض فيها الاتفاقية المعدلة من الطرف الأول، وتكون الاتفاقية ملزمة بعد مضي 30 يوما من تاريخ نشرها على الموقع وعدم الرد عليها من قبل الأخير.

### المادة التاسعة عشرة –اللغة المعترف بها:

تعد النسخة العربية هي النسخة المعتمدة لهذه الاتفاقية وأن أي ترجمة لأي لغة أخرى تكون من باب التسهيل وعليه لا يجوز استخدامها للمعارضة في تفسير اللغة العربية.

### المادة العشرون –القانون الواجب التطبيق والاختصاص:

يخضع هذا العقد للأنظمة والقوانين المطبقة في جمهورية العراق ، وكل نزاع ينشأ بين الأطراف أو بينهم وبين ورثة أحدهم أو ممثليه خاص بأي شرط من شروط هذا العقد أو ناتج عنه يكون الفصل فيه من اختصاص المحاكم .

تم تحرير هذا العقد من نسختين أصليتين في اليوم والسنة المذكورين في افتتاحية نصوص العقد فيما سبق بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبه.

**الطرف الأول** **الطرف الثاني**